رسالة الأمة

15/12/10

حرزني يعتبر أحداث العيون عادية وينتقد استغلال حقوق الانسان في السياسة ويصف سنة 2010 حقوقيا بالعادية

قال أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إن المجلس لم ينجز أي تقرير بشأن أحداث العيون، موضحا في حوار مع «رسالة الأمة» أن المجلس كان قد وجه نداء بتزامن مع الأحداث إلى الهيئات الحقوقية الوطنية والأجنبية حثها فيها على ضرورة التزام الحياد أثناء معالجة الأحداث المذكورة وعدم نسيان حالات وأحداث أخرى لها علاقة بالمناطق الصحراوية وفي مقدمتها وضعية المعتقل الصحراوي مصطفى سلمى ولد سيدي مولود.

واعتبر حرزني أنه ليس هناك أي حاجة لإنجاز تقرير في الموضوع مادام أن المجلس يقوم بإنجاز تقرير سنوي يرصد فيه الحالة الحقوقية خلال السنة المعنية بالتقرير، كما أن هناك جمعيات مدنية أنجزت تقارير خاصة حول الأحداث، مضيفا أن أحداث العيون ورغم محاولة استغلالها من طرف البعض، تبقى أحداثا عادية وظرفية مشابهة لأحداث سابقة خصوصا وقد ثبت أن جوهرها يكتسي مطالب اجتماعية واقتصادية. وكشف أنه كان هناك سوء تدبير في معالجة الوضع في بدايته وأن السلطات المحلية كانت مطالبة بالتدخل منذ بداية تشكيل المخيم الذي عرف تسرب عناصر خارجة عن القانون.

ووصف حرزني سنة 2010 بالسنة العادية على مستوى حقوق الإنسان بكونها لم تشهد أي قفزة في هذا المجال كما أنها لم تعرف أي تراجع، مسجلا أن المجلس كان يتمنى تسجيل خطوات في إصلاح القضاء ولكن تأخرت نتيجة إكراهات رغم قيام المجلس بمبادرات في هذا الاتجاه تمثلت في تقديمه مذكرة تضمنت أكثر مما كانت الجمعيات الحقوقية تطالب به، في المقابل، حقق المجلس قيام مكاسب نتيجة لقائه مع عباس الفاسي الوزير الأول، حيث تم الاتفاق على مبادرتين هامتين وهما الخطة الوطنية في مجال حقوق الإنسان والأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان،إضافة إلى تسجيل اتفاقية مع الاتحاد الأوربي حول التاريخ والأرشيف والذاكرة. وبخصوص تنفيذ توصيات هيئات الإنصاف والمصالحة، جدد حرزني التذكير بأن بعض التوصيات تم تنفيذها والأخرى في قيد التنفيذ.

وانتقد حرزني بقوة الخلط بين مجالي السياسة وحقوق الإنسان، باعتباره يسيء إليهما هو الخلط الذي يعود إلى مخلفات الماضي حين كان بعض السياسيين يجدون داخل هذه الهيئات المدنية مرتعا لممارسة أنشطتهم السياسية عكس المرحلة الراهنة، مطالبا بضرورة الفصل بينهما تفاديا لاستغلال مجال حقوق الإنسان من أجل تحقيق أهداف سياسية. كما اعتبر أن هذا الخلط يساهم بشكل كبير في العزوف الذي يعرفه مجال حقوق الإنسان مادام أن العديد من الفعاليات وبفعل هذا الخلط تفضل الابتعاد عن العمل الحقوقي.

الرباط: مصطفى مومسيك

إن ما قمنا به بخصوص العدالة والحكامة الأمنية يفوق ما طالبت به هيئة الانصاف والمصالحة، بحيث قمنا بتقديم مقترحات ملموسة ودقيقة حول موضوع استقلال القضاء. كما أقدمنا على مراجعة القانون الجنائي برمته وقدمنا تعديلات بشأنه بالصيغة وليس فقط بالإشارة،

● بداية أسألكم عن أحداث مدينة العيون ليوم 8 نونبر، إلى حد الآن لم نقرأ أي رد للمجلس حول الأحداث، نريد أن نعرف موقف المجلس وهل سيعمل على إنجاز تقرير حول الأحداث؟

■ القول بأن المجلس لم يكن له أي رد فعل في أحداث العيون غير صحيح وأكتفي بذكر النداء الذي وجهه المجلس إلى الهيئات الحقوقية الوطنية والأجنبية، طالبناها فيه بضرورة الالتزام بالحياد والموضوعية، وطالبناها أيضا بعدم نسيان الحالات الأخرى الموجودة الماثلة في الصحراء المغربية وفي مقدمتها حالة مصطفى سلمى ولد سيدي مولود، صحيح أننا لم ننجز تقريرا في الموضوع ولكن نحن لسنا مجبرين على إنجاز تقرير حول كل الأحداث التي تعرفها بلادنا، مايهمنا نقوم بإنجاز تقرير سنوي نرصد فيه كل الأحداث التي لها علاقة بحقوق الإنسان، كما أن هناك هيئات مدنية حقوقية تقوم بواجبها إلى جانب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والتي قامت بتحركات إلى جانب المؤسسة البرلمانية،وبالتالي فلم نشعر بأن هناك داعيا كي ننجز تقريرا حول أحداث العيون، والتي تظل رغم كل ما عرفته من تطورات محاولات استغلالها من طرف البعض أحداثا عادية وظرفية ، علما أن أحداث العيون كان لها مثيل في أماكن أخرى من المغرب، خاصة أنه بعدما ثبت أن أحداث العيون كان جوهرها عبارة عن مطالب اجتماعية، ولكن ربما حصل سوء تدبير لحركة المخيم منذ البداية، نتيجة عدم احترام القانون داخله، لتصبح الأمور بعد ذلك بعدما تسلل إلى المخيم خارجون عن القانون ومن لهم أهداف سياسية.

● أحداث العيون طرحت سؤالا حول حدود تدخل السلطات العمومية بشكل يتنافى واحترام مبادئ حقوق الإنسان؟

■ جوابا عن هذا السؤال، وبعيدا عن أحداث العيون وارتباطا بالعديد من الأحداث المماثلة السابقة، فقد قمنا بدراسة كيفية تدخل رجال الأمن وتعاملها، وإلى حد الساعة يتضح أنه في كثير من الأحيان يعاب على رجال الأمن التأخر في التدخل والتساهل في معالجة الأحداث التي تأخذ فيما بعد الأحداث حجما أكبر على غرار ما حدث في سيدي إفني، وهي مدينة تستحق فعلا العناية والدعم حيث قام أشخاص بأعمال مخلة بالقانون، حين احتجزوا شاحنات للسعد، وبقيت قوات الأمن تتفرج إلى حين استفحال الوضع، ونفس الشيء سجلناه في العيون، حيث لم يكن من المعقول السماح لإنشاء مثل هذا المخيم، ولو لأسباب تتعلق بالجانب الصحي والبيئي، نصور ان مئات الأشخاص ينتشرون في مكان يفتقد للمراحيض والصرف الصحي الخ.. نحن نسجل أن هناك ميلا في الفترة الأخيرة نحو امتناع قوات الأمن عن تفعيل القانون في حينه وبالصرامة اللازمة وهذا الميل بلغ مداه مع أحداث العيون مما أدى إلى انفجار الوضع ووقوع انفلات انتهى بمقتل 13 شخصا، 11 منهم من رجال الأمن وهو من غرائب الزمان.

● بعيدا عن أحداث العيون، وفي انتظار صدور تقرير 2009، ماهي أهم الأحداث التي ميزت سنة 2010 في مجال حقوق الإنسان؟

■ في المجال الحقوقي، اعتقد ان سنة 2010 كانت سنة عادية جدا ولم تتميز بوجود اي قفزة او طفرة كما لم تعرف اي تراجع، بالنسبة لنا كمجلس، قمنا بكل ما يتطلق بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وبالروتوشات الأخيرة لإنهاء عدد من التوصيات، كما لم تسجل سنة 2010 أي إشكال في مجال الإعلام بين الدولة والصحافة بعدما كانت في وقت سابق مشاكل كثيرة. كان أملنا أن تسجل سنة 2010 مكتسبات مثل تحقيق خطوات في اتجاه إصلاح القضاء، ولكن ربما كانت هناك إكراهات أخرت هذه المبادرات في هذا الاتجاه. كما قام المجلس ايضا بوضع اسس الانتقال إلى مرحلة أخرى، حيث عقدنا لقاءات مع عباس الفاسي الوزير الأول أفرزت مبادرتين كبيرتين، الأولى هي الخطة الوطنية في مجال حقوق الإنسان والثانية الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وهي مكاسب ميزت سنة 2010، اضافة إلى الشروع في تفعيل اتفاقية جديدة مع الاتحاد الأوربي في التاريخ والأرشيف والذاكرة.

● هناك حديث عن استمرار وجود حالات اختطافات وممارسة التعذيب في المغرب، ما مدى صحة هذا الحديث وهل وقفتم على وجود حالات من هذا النوع؟

■ كي نكون صرحاء في هذا الموضوع، بالفعل يتوصل المجلس بشكايات مفادها أن فلانا اختطف ولم يظهر له أثر، ولكن في جل الأحيان إن لم نقل في كلها، علما ان دورنا في مثل هذه الحالات يتمثل في توجيه استفسار للجهات المعنية ومصالح الأمن حول هذه الحالات، ولكن في جل الحالات إن لم يكن كلها، ينتهي بعد أيام معدودة أن الشخص المعني قد ضبط في إطار مجموعات متهمة بالتحضير لأعمال تخريبية.

● هناك انتقادات حول عدم تنفيذ بعض توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ما ردكم؟

■ إن من ينتبع عمل المجلس، سيعرف أننا قمنا بإنجاز تقرير في دجنبر 2009، وضم الجرد الكامل لما أنجز وما لم ينجز، وكما قلت إن جل توصيات هيئة الأنصاف والمصالحة قد تم تنفيذها أو أنها قيد التنفيذ، وليس هناك توصية قد تم إهمالها ولم نعالج بما فيها تلك التي لا يتحدث عنها أحد مثل توصية تتعلق بحالة قبور المسلمين والتي سيحدر بشأنها قريبا تقرير. اعتقد ان المشكل هو أن هناك أشخاصا يستيقظون في الصباح وحين لا يجدون أشياء إضافية في محيطهم الخاص يقولون إن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة لم تنفذ، علما ان هذه التوصيات ليست عصا سحرية ولن يتغير العالم بفعل هذه التوصيات، ويمكن اختزال هذه التوصيات في 4 محاور، الأول يتعلق بتعويض الأفراد ماليا أو بالتغطية الصحية أو بالإدماج الاجتماعي، وهذا قد تم إنجازه ولا أتصور أن هناك أحدا ينكر هذا، وهناك جبر الضرر الجماعي، حيث استفاد 11 إقليم-ا من حوالي 100 مشروع تتراوح أشغالها بين الانطلاقة والانتهاء، وهناك من ينتظر الشطر الثالث في بداية يناير المقبل، وهذه المشاريع غير مسبوقة في أي دولة من العالم وثالثا هناك الكشف عن الحقيقة بالنسبة للحالات التي ضبطتها هيئة الإنصاف والمصالحة، ويصل عددها ضعف العدد الذي كانت قد ضبطته الجمعيات المدنية، وقد تمت معالجتها جميعا باستثناء 9 حالات تتميز بكونها عويصة جدا.

والمحور الرابع يتعلق بالإصلاحات في مجال العدالة والحكامة الأمنية، ولا نخفي اننا إلى حد الآن، لم ننتج فيها شيئا، ولكننا نشتغل في هذا الموضوع اما بالنسبة للعدالة، فإن ما قمنا به يفوق ما طالبت به هيئة الأنصاف والمصالحة، بحيث قمنا بتقديم مقترحات ملموسة ودقيقة حول موضوع استقلال القضاء. كما أخذنا القانون الجنائي وقمنا بمراجعته برمته وقدمنا تعديلات بشأنه بالصيغة وليس فقط بالإشارة. هذا إضافة إلى تقديمنا لتعديلات بشأن المسطرة الجنائية. فكيف تتحدث عن وجود توصيات لهيئة الإنصاف والمصالحة لم يتم تنفيذها.

● في الوقت الذي اختارفيه المغرب تكريس مبادئ احترام حقوق الإنسان وتوسيع الهوات الفردية والجماعية، نسجل في المقابل محاولات لاستغلال هذه الحريات، علما أنكم سبق أن انتقدتم بعض الجمعيات المدنية في هذا الشأن؟

■ انا طلبت بالفصل بين السياسة وحقوق الإنسان، هذا الفصل للأسف في المغرب غير موجود، وهو إرث للسنوات الماضية حين كان عدد من المناضلين السياسيين لا يجدون فضاء للنضال، فيلجون إلى المنظمات المدنية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وهذا كان مبررا في مرحلة معينة ولكن الآن لم يعد الأمر كذلك، لأنه لم تعد هناك قيود على العمل السياسي بدليل أن أحزاب أقصى اليسار في المغرب تشتغل بشكل عادي، وبالتالي يجب الفصل بين السياسة وحقوق الإنسان، كما أن الجمع بينهما يسيء إليهما معا، يسيء إلى السياسة لأن هذه الأطر العاملة في مجال الأحزاب يجب أن تكون مردوديتها أكبر، ويسيء إلى حقوق الإنسان لأن عددا من الفاعلين الحقوقيين حين يحسون أن جمعية معينة يسيرها حزب معين أو أشخاص لهم أهداف سياسية، فإنهم يفضلون العزوف والتوقف عن ممارسة نشاطهم في مجال حقوق الإنسان، فنفقدهم الساحة الحقوقية، ولهذا يجب الفصل بين مجال السياسة ومجال حقوق الإنسان.

● ولكن ماهي الحدود الفاصلة بين السياسة وحقوق الإنسان؟

■ هناك حدود أخلاقية اساسا، وليس من الأخلاق أن أسعى إلى تحقيق أهداف سياسية عن طريق مجال حقوق الإنسان.

● في مجال الصحافة، الجميع يتحدث عن الحق في الولوج إلى المعلومة باعتبار هذا الحق أحد أهم شروط حرية الصحافة، إلى متى سيظل هذا الحق معلقا؟

■ طبعا، المعلومة هي حق للصحافة كما هي حق للمواطن كذلك. هناك معلومات يجب أن تصل إلى من يهمه أمرها، وهذا محل اتفاق وليس هناك من يقول العكس، ولكن هناك إشكال، فمن الناحية القانونية، يسهل الحديث عن الموضوع، ولكن أحيانا نجد أن عدم السماح بإعطاء المعلومة موروث داخل إدارتنا المغربية التي تربت على الاحتفاظ بالمعلومة، وهذا لايتعلق فقط بالمعلومة في مجال السياسة بل في كل المجالات حتى العابية منها، مثلا لو أردت الحصول على دراسة حول زراعة السمندر في منطقة معينة فإنك لن تحصل عليها، لأن الموظف يعتبر أن الدراسة هي ملك له ولا يمكن أن يتقاسمها مع أحد، إذا مسألة الحق في المعلومة مسألة مرتبطة بالثقافة المغربية، ثم هل الصحفي يبذل مجهودا للوصول إلى المعلومة أم أنه ينتظر من يوصلها إليه أو يعتمد على الاتصال الهاتفي أو الاعتماد على زميل له، لهذا أقول إن المعلومة ليس لها فقط بعد قانوني بل أيضا بعد ثقافي وغياب التربية على اقتسام المعلومة والبحث عنها، وبالتالي يجب أن ننظر إلى الموضوع في أبعاده الشاملة وأظن أن البعد الثقافي يطغى أكثر من البعد القانوني في هذا الموضوع. وبشكل عام فهذا الموضوع وضعه مجال الصحافة من المواضيع التي نتتبعها عن كثب ونهتم بشكل كبير وسننتج فيه إن شاء الله.